مهند مصطفى*

إسرائيل.. من الحدود الايديولوجية إلى الحدود الاثنية

مقدمة: حول الأبعاد الثقافية للحدود

تشكل مسألة الحدود في النظرية السياسية مسألة مهمة في تعريف الدولة جغرافيا ودستوريا، وتعتبر الحدود أحد العوامل التي يتم استحضارها لتعريف الدولة الحديثة، على اعتبار أن الحدود تحدد الإقليم الذي تقام عليه الوحدة السياسية والإدارية التي تصبح فيما بعد "دولة". لا تعتبر عملية ترسيم الحدود عملا جغرافيا فقط، بل للحدود انعكاسات سياسية وحتى ثقافية على الهوية الجماعية المرتبطة بالإقليم وعلى الذاكرة التاريخية وعلى بناء الشخصية الوطنية.

يقول عالم الجغرافيا السياسية محمد السماك حول الابعاد المختلفة للحدود: "ترجع فكرة إقامة الحدود إلى قرابة قرنين من الزمن، كما أن إجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن شائعة حتى نهاية القرن التاسع عشر. والدول لم تعهد سابقاً، الخطوط للفصل فيما بينها، بل كانت متعارفة على إقليم الحدود أو التخوم كما تسمى، ولم يكن بين هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام عندها الجمارك، وهذه النقاط هي الثغور أبَّان الدولة الإسلامية في القرون الوسطى.

في لغة الجغرافيا تعني الحدود حافة الإقليم السياسي للدولة، كما أنَّ الحدود تسهم في خلق شخصيات جغرافية مميزة حضارية على جانبيها... ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها. وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة" (السماك، ١٩٩٨، ١٠٧).

أما حول الابعاد الاثنية، ففي الأنثروبولوجيا تستخدم الحدود في دراسة العلاقة بين السلالات لتفسير التداخل- عبر الحدود- بين الجماعات الإثنية المختلفة، أو بين حاملي الثقافات المختلفة خلال عمليات الهجرة والتنمية. وقد تكون الحدود ديمغرافية- سكانية عندما يتوسع شعب أو تتوسع جماعة أثنية في داخل إقليم شعب آخر أو جماعة أخرى. وقد تكون حدوداً اقتصادية عندما يتم استغلال الإقليم بواسطة إقليم آخر، أو ضمه إليه بغرض استخراج ثروته،

*حاصل على لقب الماجستير في التاريخ من جامعة حيفا، ويدرس للقب الدكتوراه.

أو لأي أغراض اقتصادية أخرى. ويمكن أن تكون الحدود عسكرية أو سياسية إذا توسعت المؤسسات العسكرية أو السياسية في إقليم جديد. وربما تكون حدوداً إيديولوجية عند ممارسة أنشطة تبشيرية أو تربوية أو دعائية... الخ. ومن المحتمل بطبيعة الحال أن توجد كل تلك الأنواع المختلفة من الحدود في سياق واحد (مبيض، ٢٠٠٠، ٥٥٥).

إذن، تعتبر الحدود السياسية معيارا لدراسة الدولة ومراحلها التاريخية، وتطورها السياسي والحضاري، فالحدود ليست مسألة جغرافية أو سياسية بحتة، بل ذات أبعاد ثقافية وحضارية بعيدة وعميقة الجذور.

يدل النقاش الدائر حول مسألة ترسيم الحدود على أن الحدود لا يتم تحديدها فقط على الأرض، بل تحدد مساحات الوعي السياسي الجماعي للمجموعة السكانية التي تعيش داخل الحدود، يشير المؤرخ الفلسطيني رشيد الخالدي إلى أن ترسيم حدود فلسطين وفصلها عن سورية الكبرى ساهم في تطور وتعمق الهوية الوطنية الفلسطينية (Khalidi، ١٩٩٧)، وتشكل الحالة الإسرائيلية نموذجا للتداخل بين الحدود السياسية الجغرافية والحدود الثقافية، حيث تنعكس الأولى على الثانية وعلى هوية الدولة عموما. الادعاء المركزي في هذا المقال أن إسرائيل قامت بتحديد حدودها الاثنية قبل حدودها السياسية الجغرافية من منطلق أن الوقت لم يحن بعد لتقليص الحدود الاثنية بحدود سياسية، وهي إشكالية تتعلق بماهية الدولة وجوهرها قبل أن تكون قضية سياسية وجغرافية خاضعة للتفاوض السياسي والتطور التاريخي، ولكننا سنعود لهذا النقاش في خلاصة البحث، بعد أن نستعرض التطور التاريخي والسياسي لمسألة حدود دولة إسرائيل.

رفضت لجنة المعارف البرلمانية اقتراحا تقدمت به وزيرة المعارف يولي تمير لترسيم الخط الأخضر في خرائط كتب التعليم الإسرائيلية، وقد عبر عن سبب ذلك أحد أعضاء اللجنة عضو الكنيست "زبولون اورليف" بقوله: "تحاول وزيرة المعارف إرجاع مسألة الخط الأخضر إلى جدول الأعمال الجماهيري ونسخه في وعي الطلاب من خلال رؤيتها السياسية" (هآرتس، ٢٠٠٧/١/١). وهو احد المشاهد الاسرائيلية الكثيرة في النقاش الاسرائيلي حول قضية الحدود. وفي هذا السياق لا يتم الحديث فقط عن الابعاد الثقافية للحدود فحسب، بل عن الاختراق الثقافي للحدود السياسية،

القدس الشرقية المحتلة: اعتبارات حدودية متداخلة.

وهذا موضوع آخر طبعا.

ازعم في هذا البحث، ان عملية ترسيم الحدود في الفكر الصهيوني تطورت خلال القرن الاخير من الاعتبارات الايديولوجية، مرورا بالاعتبارات البرغماتية او السياسية، وأخيرا هنالك بداية متقدمة للتأصيل والتنظير لخطاب اثني حول ترسيم الحدود، وسأشرح هذا التطور، بعد العرض التاريخي، في خلاصة البحث.

الحدود في الفكر اليهودي-الصهيوني

يتفق الجميع أن إسرائيل لا تملك حدودا ثابتة في كل الجبهات تقريبا، أو على الأقل حدودا معترفا بها دوليا يمكن من خلالها تعريف دولة قائمة، ويعتقد البعض ان مسألة الحدود هي أحد المعيقات

على الرغم من أهمية دراسة الحدود في الفكر اليهودي الديني، إلا أن أهميته التاريخية كانت هامشية في تطور الفكر الصهيوني، فارض إسرائيل الكبرى في الفكر الصهيوني كانت ضفتي نهر الأردن، وكانت خاضعة دائما لنقاش سياسي وأيديولوجي داخل الحركة الصهيونية بجميع مركباتها

التي تمنع إسرائيل من صياغة دستور، حيث يتوجب على الدستور الإشارة إلى حدود الدولة بشكل واضح (نويبرغر، ١٩٩٠).

مسألة الحدود في إسرائيل ليست مسألة سياسية أو جغرافية فقط، بل هي مسألة أيديولوجية وحتى دينية، فالنصوص الدينية مختلفة في ترسيم حدود "أرض إسرائيل" الدينية كما ظهرت في التعاليم والنصوص التلمودية، ولكن هنالك حد أدنى وحد أقصى للحدود، ويشمل الحد الأدنى لحدود إسرائيل، حسب الديانة اليهودية، المنطقة الواقعة بين موقع "دان" (على الحدود اللبنانية) شمالا، وبين بئر السبع جنوبا، وتحتوي على ضفتي الأردن حيث يحدها بادية الشام من الشرق، والبحر من الغرب (رياض، ١٩٨٩، ٢١)، أما الحد الأقصى لهذه الحدود فتشمل البحر من الغرب، وفي الجنوب الغربي وادي العريش وصحراء سيناء، وفي الجنوب خليج العقبة، وفي الشرق وادي عربة، وفي الشمال الشرقي والشمال نهر الفرات حتى صيدا على البحر الأبيض (م.س، ٢٤).

على الرغم من أهمية دراسة الحدود في الفكر اليهودي الديني، إلا أن أهميته التاريخية كانت هامشية في تطور الفكر الصهيوني، فارض إسرائيل الكبرى في الفكر الصهيوني كانت ضفتي نهر الأردن، وكانت خاضعة دائما لنقاش سياسي وأيديولوجي داخل الحركة الصهيونية بجميع مركباتها، فالتيار التنقيحي طالب بالعمل على إقامة دولة يهودية على ارض إسرائيل الكبرى تشمل إمارة شرق الأردن والتي أصبحت تسمى فيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية (شمعوني، ٢٠٠١). اما التيار العمالي فكان يخضع مسألة الحدود للمعطيات الموضوعية والتطورات السياسية على ارض الواقع، فالاول (التنقيحي) كان ايديولوجيا والثاني كان براغماتيا. ولكن مع بروز القضية الفلسطينية تراجع هذا التيار عن مواقفه وتبنى قسم منه فكرة أن الأردن هي الدولة الفلسطينية، وان ارض إسرائيل والتي تشمل المناطق غربي نهر الأردن يجب أن تضم لدولة إسرائيل، ولم يلغ هذا الشعار نظريا حتى قام شارون القادم من صفوف التيار اليميني التنقيحي بتنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.

ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى بعض المساهمات الصهيونية التي ناقشت مسألة حدود البلاد، وإحدى أهم هذه المساهمات كان كتاب ألفه دافيد بن غوريون بمشاركة اسحق بن تسفي في العام ١٩١٨ بلغة اليديش بعنوان "ارض إسرائيل في الماضي والحاضر"، وقد تبنى الكاتبان في كتابهما فكرة الحدود الطبيعية، فيشيران إلى انه يجب أن يتم ترسيم الحدود من خلال نقاط طبيعية واعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية للسكان الذين يعيشون فيها. ويكتب كل من بن غوريون وبن تسفي في مؤلفهما "نحن نطلب أن يتم تحديد حدود ارض إسرائيل حاليا، ليس كأرض الماضي اليهودي، بل كأرض المستقبل اليهودي، الاستيطان اليهودي والبيت القومي اليهودي، لا نستطيع أن نأخذ بعين الاعتبار الحدود الأيديولوجية، الموعودة لنا حسب التراث، كما لا نستطيع التمسك بحدود تاريخية تغيرت كثيرا" (بن غوريون وبن تسفي، ١٩٨٠).

على الرغم مما جاء في الكتاب، الا انه على ارض الواقع حاولت الحركة الصهيونية التأثير على عملية ترسيم الحدود، لتتم بما يتطابق، قدر الامكان، مع الحدود الايديولوجية التي تؤمن بها الحركة الصهيونية.

فقد طالبت الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى بضم شرق الأردن ليصبح جزءاً من الانتداب البريطاني على فلسطين، على اعتبار انه جزء من "ارض إسرائيل"، وعلى الرغم من وقوف المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل إلى جانب هذا المطلب الصهيوني، فانه لم يتحقق لاعتبارات سياسية خاصة بالإمبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط، حيث فصلت بريطانيا هذه المنطقة عن حكم الانتداب البريطاني في فلسطين، وخصوصا بعد سقوط حكم الملك فيصل في سورية.

كما وأشار كل من بن غوريون وبن تسفي في كتابهما المذكور، انه يجب "ضم منطقة العريش إلى ارض إسرائيل، على الرغم من انفصالها عن ارض إسرائيل التركية وخضوعها لمصر، في كل

لقد صبت الحركة الصهيونية جلّ جهودها الأولى للتأثير على ترسيم الحدود الشمالية مع فرنسا، وعندما انتهت هذه المهمة حاولت التأثير من خلال حاييم وايزمان وعلاقاته ومن خلال المندوب السامي هربرت صموئيل على عملية ترسيم الحدود الشرقية، إلا أن جهودها باءت بالفشل، ففي مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي دعا له ونستون تشرشل لنقاش شؤون الشرق الأوسط، خرج المؤتمر بالاتفاق على أن يقوم الملك عبد الله بالسيطرة على إمارة شرق الأردن

الأحوال فان منطقة العريش من الناحية التاريخية والجغرافية جزء لا يتجزأ من ارض إسرائيل" (بن غوريون وبن تسفي، ١٩٨٠، ٤٦).

توسعت حدود إسرائيل أو تقلصت نتيجة تغيرات وأحداث إقليمية شكلت الحرب أساسا لها، وليس نتيجة معادلة التطابق بين الحدود القومية والحدود السياسية. حددت فلسطين كما علقت في الوعي الوطني الفلسطيني والقومي العربي من خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، ومجموعة من الاتفاقيات التي رسمت حدود هذه القطعة من الأرض، لذلك هنالك من أطلق على مسألة التغير المستمر للحدود اسم "بلاد كثيرة الحدود" (بيغر، ٢٠٠١).

يشير نور مصالحة أن الحركة الصهيونية حددت المشروع الصهيوني في حدود تجاوزت ما سمي فيما بعد "فلسطين الانتدابية"، ففي مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ المنعقد بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى لتقسيم التركة العثمانية وفرض شروط الحلفاء المنتصرين، طالبت الحركة الصهيونية على لسان ممثلها في المؤتمر حاييم وايزمان بأرض إسرائيل الكلية "كدولة حصرية لليهود كما هي إنكلترا دولة حصرية للإنكليز" وكان وايزمان يقصد بأرض إسرائيل تلك المساحة الممتدة من البحر المتوسط غربا إلى ما بعد نهر الأردن شرقا، أي الأردن حاليا، وحتى نهر الليطاني شمالا (Masalha، ٢٠٠٠).

لقد صبت الحركة الصهيونية جلّ جهودها الأولى للتأثير على ترسيم الحدود الشمالية مع فرنسا، وعندما انتهت هذه المهمة حاولت التأثير من خلال حاييم وايزمان وعلاقاته ومن خلال المندوب السامي هربرت صموئيل على عملية ترسيم الحدود الشرقية، إلا أن جهودها باءت بالفشل، ففي مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي دعا له ونستون تشرشل لنقاش شؤون الشرق الأوسط، خرج المؤتمر

مدنيون فلسطينيون تحت التنكيل اثناء حرب ٦٧.

بالاتفاق على أن يقوم الملك عبد الله بالسيطرة على إمارة شرق الأردن (بيغر، ٢٠٠١، ١٧٨-١٧٩)، وبهذا الواقع انتهى الحلم الصهيوني من البداية في ضم شرق الأردن إلى فلسطين الانتدابية (على الرغم من بقائها تحت ادارة الانتداب في فلسطين لمرحلة معينة)، وتقلص مطلب "ارض إسرائيل" في الفكر الصهيوني المركزي إلى غربي نهر الأردن، والتي سميت تاريخيا "فلسطين الانتدابية".

وكان من عادة العرب أن يطلقوا على أرض فلسطين اسم "سورية الجنوبية" وذلك باعتبارها جزءاً من سورية (بلاد الشام). وفي أثناء عهد الحكومة العربية في دمشق، (منذ أوائل تشرين الأول ١٩١٨ حتى تموز ١٩٢٠) كانت فلسطين، رغم الاحتلال البريطاني، ممثلة في المؤتمر السوري العام، وأول جريدة عربية ظهرت بعد الاحتلال البريطاني حملت اسم "سورية الجنوبية". وكان الكثير من رجالات

اقتُرحت خلال فترة الانتداب البريطاني خطط عديدة لتقسيم فلسطين او لحل الصراع، وكانت هذه الخطط او المشاريع تأتي من الانتداب نفسه أو من الامم المتحدة: كان اول يهودي يعرض خطة مفصلة لتقسيم البلاد مع ترسيم واضح للحدود، قبل خطة "بيل" او قرار التقسيم، الدكتور افيغدور يعقبسون في العام ١٩٣١، وكانت خطته لتقسيم البلاد متشابهة لقرار التقسيم في العام ١٩٤٧.

فلسطين في دمشق، ومنهم نواب في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سورية في ٨ من آذار ١٩٢٠. ولم يغب هذا الاسم عن فلسطين إلا بعد معركة ميسلون، والاحتلال الفرنسي لسورية، وسقوط الحكم العربي فيها في تموز ١٩٢٠.

وتحت الاحتلال البريطاني تعينت الحدود بين فلسطين من جهة، وبين لبنان وسورية من جهة أخرى بموجب الاتفاق الفرنسي – البريطاني، المنعقد في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، وقد حدث عليها بعض التعديل عامي ١٩٢٢ – ١٩٢٣. أما حدود فلسطين مع شرق الأردن فقد حددها المندوب السامي لفلسطين وشرق الأردن في الأول من أيلول ١٩٢٢.

إن ترسيم الحدود في الشمال عموما ومع سوريا خصوصا، هو الأصعب في تاريخ فلسطين، ففي شرق الاردن ومصر كانت بريطانيا لا تزال تستعمر أو تسيطر على المجريات فيها، أما في سورية فكانت فرنسا سيطرت على البلاد، الأمر الذي اخضع عملية ترسيم الحدود تاريخيا بين فلسطين وسورية إلى المصالح الاستعمارية (أبو ستة، ٢٠٠٤)، حيث كان لزاما على الحدود الفصل بين قوتين استعماريتين ترى كل واحدة منهما مصالحها بصورة تختلف عن الأخرى، الأمر الذي جعل ترسيم الحدود في الشمال الأكثر تعقيدا (Biger، ٢٠٠٤)، وقعت اتفاقية الحدود الأولى بين فرنسا وبين بريطانيا وبتأثير صهيوني واضح في ٢٣ تموز عام ١٩٢٣، وهو الخط الذي يفصل سورية عن فلسطين الانتدابية، ضمن هذا الخط مصالح الحركة الصهيونية في فلسطين وخصوصا مصادر المياه، ولم يأخذ بعين الاعتبار مصالح السكان الفلسطينيين أو السوريين، فقد شطر هذا الخط أراضي ٢٣ قرية في قضاء صفد، فأصبحت الأرض في جانب والقرية في الجانب الآخر (أبو ستة، ٢٠٠٤، ٣٦).

يشير "بيغر" الى أن الحركة الصهيونية طالبت في البداية بضم كل مصادر المياه في الشمال خلال عملية ترسيم الحدود بما في ذلك نهر الليطاني، ولكن حاولت فرنسا من جهة ثانية أن تحقق مصالح سياسية لها في لبنان، تتناقض مع المطالب الصهيونية في ترسيم الحدود والسيطرة الكلية على مصادر المياه (بيغر، ٢٠٠١، ١٥٠–١٥١).

تعتبر الحدود بين فلسطين ومصر من أقدم الحدود في عهد الانتداب البريطاني، حيث تعود إلى العام ١٩٠٦، واستخدمت كحدود فاصلة بين الأتراك في فلسطين وبين البريطانيين في مصر، والحقيقة أن البريطانيين فرضوا هذه الحدود على الأتراك، بعد سنوات طويلة من النزاع فيما بينهم حول السيطرة على شبه جزيرة سيناء (برافر، ١٩٩٠، ٦٥). ويعود النزاع الذي اشتد عام ١٩٠٦ إلى القرن التاسع عشر، في اعقاب الفرمان الذي اصدره السلطان التركي لمصلحة محمد علي باشا عام ١٨٤١ بعد غزوه لبلاد الشام ووصوله إلى حدود تركيا الحالية، وجاء في الفرمان أن السلطان منح محمد علي وذريته من بعده حكم مصر وتكون حدودها الشرقية هي الخط المستقيم الممتد من رفح إلى السويس، مما جعل ثلثي سيناء تابعة لسورية وفلسطين (ابو ستة، ٢٠٠٤، ٢٦–٢٧). وقد ادى ترسيم الحدود عام ١٩٠٦، وما سبقه من فرمان عثماني الى خلق تفسيرات متباينة للحدود بين فلسطين ومصر، سترافق الصراع المصري الاسرائيلي حتى العام ١٩٨٨.

اقتُرحت خلال فترة الانتداب البريطاني خطط عديدة لتقسيم فلسطين او لحل الصراع، وكانت هذه الخطط او المشاريع تأتي من الانتداب نفسه أو من الامم المتحدة: كان اول يهودي يعرض خطة مفصلة لتقسيم البلاد مع ترسيم واضح للحدود، قبل خطة "بيل" او قرار التقسيم، الدكتور افيغدور يعقبسون في العام ١٩٣١، وكانت خطته لتقسيم البلاد متشابهة لقرار التقسيم في العام ١٩٤٧. اقترح يعقبسون ان تشمل الدولة اليهودية مناطق الساحل، مناطق الاغوار، الجليل الاسفل والجليل الاعلى الشرقي، بالاضافة الى النقب، اما الدولة العربية فتشمل مناطق الضفة الغربية الآن، قطاع غزة، والجليل الغربي والجليل الاعلى ومناطق الجبال المركزية (بيغر، ٢٠٠١، دوتان، ١٩٨١). يمكن اعتبار اقتراح يعقبسون الذي حظي

بتأييد بعض اقطاب الحركة الصهيونية أول خطة صهيونية جدية ومفصلة لتقسيم البلاد وترسيم حدودها بين دولة يهودية ودولة عربية، كانت حدود يعقبسون حدودا استيطانية ما عدا في منطقة النقب، فقد تم ترسيم الحدود في المناطق التي تركّز فيها المستوطنون اليهود، ولا شك انها اعطت الهاما لمن جاؤوا بعده في كيفية تقسيم البلاد وخصوصا في قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني عام ١٩٤٧.

عوامل ترسيم الحدود الإسرائيلية

ذكرنا أن أحداثا إقليمية لعبت الدور الأساسي في ترسيم الحدود الإسرائيلية التي لم تحدد بعد حتى الآن، في بعض الجبهات، وبالعموم يمكن الإشارة إلى ثلاثة أحداث تاريخية ساهمت في توسيع الحدود الإسرائيلية أو تقليصها: حرب عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة، حرب عام ١٩٦٧، واتفاقيات السلام الموقعة بين اسرائيل وبين مصر والأردن.

حدود الهدنة عام ١٩٤٩

في ١٣ كانون الثاني من العام ١٩٤٩ بدأت في جزيرة رودوس مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، وتم توقيع اتفاقيات الهدنة مع كل دولة عربية على حدة، مع مصر في تاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ (رغم عمليات وقف إطلاق النار وبداية مفاوضات الهدنة في كانون الثاني احتلت إسرائيل قرية أم الرشراش- ايلات في آذار من العام ١٩٤٩)، ومع لبنان بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣، ومع الأردن بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣، ومع سورية بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٠.

تمكنت إسرائيل بموجب اتفاقيات الهدنة من الاحتفاظ بكل الأراضي التي احتلتها وتبلغ مساحتها ٢٠,٩٢٢,٠٢٣ دونما وتبقى للعرب مساحة قدرها ٦,١٠٥,٠٠٠ دونم (الضفة الغربية للأردن مساحتها ٥,٧٥٥,٠٠٠ دونم وقطاع غزة ومساحته ٣٥٠,٠٠٠ دونم)، وتوزعت جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها منطقة القدس بين العرب واليهود بنسبة ٢٢,٦٪ إلى ٧٧,٤٪، بينما كان قرار التقسيم يعطي العرب نسبة ٤٢,٨٨٪ ويعطي اليهود نسبة ٥٦,٤٧٪ ويخصص لمنطقة القدس ٠,٦٥٪ وبذلك تكون اسرائيل استطاعت بواسطة الحرب أن تتوسع إقليميا وتفرض توسعها مع

حرب ٦٧: مشهد من الجولان.

خلال اتفاقيات الهدنة (رياض، ١٩٨٩، الخالدي، ١٩٩٨).

لامس خط الهدنة مع مصر الحدود الدولية بين فلسطين ومصر كما ظهرت في عام ١٩٠٦، ولكن انحرف الخط الحدودي في اتفاقيات الهدنة، عما اتفق عليه عام ١٩٠٦ انحرافا نحو الشمال الشرقي، بالقرب من مستوطنة "كيرم شالوم" واقتطع قسما من الساحل الجنوبي، أي قطاع غزة والذي بقي حسب اتفاق الهدنة تحت السيادة المصرية، وقد حددت لجنة عسكرية مصرية إسرائيلية حدود قطاع غزة على النحو التالي: "تبدأ حدود القطاع بالخط الممتد من شاطئ البحر الأبيض، على مجرى وادي الحصى ووادي شكمة، وتتجه شرقا نحو دير سنيد قاطعة طريق غزة- المجدل- عسقلان حتى تصل إلى نقطة تبعد عن تلك الطريق ثلاثة كيلومترات، ومن ثم تتجه جنوبا بمحاذاة طريق غزة- المجدل حتى تلامس الحدود المصرية (برافر، ١٩٩٠).

بالنسبة للحدود الشمالية، ففي عام ١٩٤٨ استقرت سورية على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، وحول بحيرة الحولة في الأراضي الفلسطينية، وأصّرت إسرائيل على خروج سورية من فلسطين، على اعتبار أن هذه المنطقة جزء من الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم، رغم أنها احتلت خلال الحرب مناطق خارج قرار التقسيم، ونتيجة ضغط أميريكي مورس على حسني الزعيم وافق الاخير على شروط الهدنة، حيث يتم بموجبها تحويل المناطق التي سيطرت عليها سورية إلى مناطق منزوعة السلاح، وهي ثلاث: الأولى الشمالية في أقصى الشمال الشرقي من فلسطين، والثانية: الوسطى مثلث واسع جنوب بحيرة الحولة يصغر إلى شريط في محاذاة نهر الأردن حتى مصبه في طبريا، والثالثة: في جنوب شرقي طبريا في خط يمتد حتى شرق

القدس المحتلة: صورة حديثة.

الحمة، ويعود غربا في محاذاة نهر اليرموك ثم يتصل ببحيرة طبرية شرق سمخ (أبو ستة، ٢٠٠٤، ٣٧).

على ضوء ذلك يمكن القول ان اتفاقيات الهدنة لم تؤد الى تكريس الواقع الحدودي الذي نشأ في اعقاب الحرب، او الى استقرار الوضع في النقطة التي توقف فيها اطلاق النار، بل ساهمت هذه الاتفاقيات في توسيع مساحة دولة اسرائيل على الحدود الشمالية من خلال الانسحاب السوري من مناطق سيطر عليها الجيش السوري في فلسطين، وعلى الحدود الشرقية من خلال تسليم منطقة المثلث في اتفاق رودوس، وعلى الحدود الجنوبية من خلال احتلال ام رشرش (ايلات) خلال مفاوضات الهدنة.

حرب حزيران ١٩٦٧

أدت حرب الرابع من حزيران عام ١٩٦٤ إلى توسيع الحدود الإسرائيلية بشكل كبير جدا، وخصوصا في منطقتين، المنطقة الأولى على الحدود الشمالية مع سورية، أما المنطقة الثانية، فعلى الحدود الشرقية من خلال احتلال الضفة الغربية. وجاء توسيع الحدود عبر تشريعات قانونية مثل ضم القدس وإرساء القانون الإسرائيلي على المدينة عام ١٩٦٧، وأعقبه في العام ١٩٨٠ سن قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، وجاء فيه أن "القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل"، وفي كانون الأول عام ١٩٨١، وقبل نصف سنة من إتمام الانسحاب من سيناء بموجب الاتفاق مع مصر، سنت الكنيست قانون ضم الجولان، على الرغم من أن نص القانون لم يشمل بين طياته كلمة "ضم"، بل إرساء القانون الإسرائيلي على الجولان، وهو عملياً ضم الجولان، وجاءت هذه القوانين والتشريعات لتحديد حدود جديدة لإسرائيل مستغلة نتائج حرب عام ١٩٦٧. هناك عاملان جعلا نتائج حرب ١٩٦٧ حاسمة في تحديد الحدود لإسرائيل، أولا: التشريعات القانونية التي أعقبت الحرب في القدس والجولان، وثانيا: أن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لم تغير من الواقع على الأرض بشكل يمكن القول انه غيّر نتائج حرب عام ١٩٦٧، في حرب أكتوبر قام الجيش السوري بتحرير أجزاء من الجولان وبقي فيها عدة أيام، وفي أيار عام ١٩٧٤، وقع اتفاق فصل القوات بين الطرفين، انسحبت إسرائيل بموجبه غربي الخط الوردي الأصلي، وتركت لسورية مدينة القنيطرة وبعض المناطق المحيطة بها. حتى على الجبهة المصرية، فان مصر لم تغيّر كثيرا في حرب عام ١٩٧٣ والعبور التاريخي، من الواقع الذي نتج عن حرب عام ١٩٦٧ (لم يتغيّر الواقع على الأرض كثيرا، ولكنه خُلق واقع سياسي جديد، وهو ما هدفت له السياسة المصرية من الحرب)، سوى أن إسرائيل انسحبت إلى مسافة ١٠ كيلو متر في البداية ثم ٤٠ كيلو متر بعد ذلك من شرقي القناة.

اتفاقيات السلام

وقعت كل من مصر والأردن اتفاقيات سلام مع إسرائيل، والتي تضمنت أيضا ترسيما للحدود الانتدابية التاريخية باعتبارها الحدود الدولية، أدت اتفاقية السلام مع مصر إلى إنهاء ملف الحدود الإسرائيلية المصرية، وتثبيت الحدود الانتدابية. توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في آذار عام ١٩٧٩ حدّد الحدود المصرية الإسرائيلية في خط العقبة رفح، وفي نيسان من العام ١٩٨٢ انسحبت إسرائيل نهائيا إلى الحدود الدولية التي اتفق عليها في اتفاقية السلام ما عدا منطقة طابا غربي ايلات، والتي اعتبرت إسرائيل استنادا إلى خرائط تركية أنها تابعة لها، في المقابل واستنادا إلى خرائط بريطانية أثبتت مصر أن منطقة طابا يجب أن تكون تابعة لها، وفي أعقاب تحكيم دولي، تم الفصل لصالح مصر في الموضوع، وانسحبت إسرائيل إلى الحدود الحالية بعد اتفاق وقع مع مصر في هذا الخصوص في عام ١٩٨٨. برزت مسألة منطقة طابا بسبب أن الاتفاق الذي وقع عام ١٩٠٦ بين الأتراك والإمبراطورية البريطانية التي كانت تسيطر على مصر لم يوضح بشكل كبير الحدود بين الدولتين في هذه المناطق (للتوسع حول أزمة عام ١٩٠٦، راجع: الديب، ١٩٧٩).

في تشرين الأول من العام ١٩٩٤، وقعت كل من إسرائيل والأردن اتفاق سلام، والذي أكد على الحدود التي تم ترسيمها عام ١٩٢٢ في فترة الانتداب كحدود دولية، ولا يشمل هذا الاتفاق منطقة من شمال "عين جدي" وحتى جنوب بيسان، حيث طالبت الأردن أن يتم ترسيم الحدود في هذه المناطق بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية، وحسب الاتفاقية أرجعت إسرائيل إلى الأردن مناطق استولت عليها خلال

إن مسألة الحدود الاثنية ليست جديدة في الفكر الإسرائيلي، واعني أن هنالك حدودا أثنية قائمة، وهي قائمة في مفهوم المواطنة والتجنس في إسرائيل، والآن هنالك محاولات واقتراحات لفرض حدود اثنية ليس على المستوى القانوني فحسب، وإنما على الأرض أيضا من خلال ترسيم حدود أثنية. تتجلى الحدود الاثنية للمواطنة من خلال تعريف إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي، ومن خلال قانون العودة الذي يعطي الحق لكل يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل وحصوله على المواطنة الإسرائيلية

سنوات الصراع في منطقة الغور بمساحة ٣٠٠ كم مربع.

الخلاصة: بين الحدود السياسية والاثنية

لعبت عوامل سياسية وأيديولوجية في الفكر الصهيوني دورا في التأثير على ترسيم الحدود في فلسطين الانتدابية وفي دولة إسرائيل. حاولت الحركة الصهيونية في البداية إسقاط المفهوم الأيديولوجي "لأرض إسرائيل" على عملية ترسيم الحدود وفصل فلسطين عن محيطها العربي، ولكنها نجحت جزئيا في ذلك، حيث أن المصالح الاستعمارية كانت في بعض الأحيان أقوى من الحركة الصهيونية رغم نفوذها. أدركت الحركة الصهيونية من البداية أهمية ترسيم الحدود والتأثير على هذه العملية في مستقبل المشروع الصهيوني وبناء الهوية اليهودية الجماعية في طريق إقامة الدولة، حاولت إسرائيل فيما بعد ترسيم الحدود من خلال عملية توسع عسكرية، تجاوزت قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وحدود الهدنة في عام ١٩٤٩، وتطورت مسألة الحدود مع تطور الفكر الصهيوني، من مشروع "ارض إسرائيل" الكبرى تشمل ضفتي نهر الأردن، إلى "ارض إسرائيل" تشمل الضفة الغربية لنهر الأردن، أي فلسطين الانتدابية، وهيمنت على هذه المرحلة فكرة الحدود الاثنية، أي ترسيم الحدود حسب اعتبارات ديمغرافية، ويمكن القول انه خلال العقود التسعة الأخيرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، مرّت إسرائيل والفكر الصهيوني بثلاث مراحل في فكرها حول ترسيم الحدود، المرحلة الأيديولوجية والمحاولة للتأثير على ترسيم الحدود لفلسطين الانتدابية بما يتطابق مع مفهوم ارض إسرائيل الكبرى التوراتي والتاريخي في الفكر اليهودي، ومحاولة الوصول إلى أبعد ما يمكن في هذا السياق، ونجحت الحركة الصهيونية بشكل جزئي في ذلك، وكانت المحصلة ترسيم حدود فلسطين الانتدابية ليس كما طالبت الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الاولى، بسبب مصالح استعمارية كان من الصعب على الدول الاستعمارية تجاوزها او الاستهتار بها لصالح المشروع الصهيوني. ثم جاءت مرحلة ترسيم الحدود لاعتبارات سياسية فرضتها الدول الكبرى والأمم المتحدة ثم الحروب، وهي تقوم على ترسيم الحدود كما تفرضه المعطيات الموضوعية على ارض الواقع، فجاءت اتفاقيات الهدنة ثم الواقع الذي نتج عن حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما تبعها من تطورات، واعتقد أننا الآن نمر بمرحلة الحدود الاثنية التي بدأ يطالب بها الكثير من الأكاديميين والسياسيين اليهود، وهي الأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي كعامل مركزي وأساسي في رسم الحدود المستقبلية مع الفلسطينيين، وفي ضوء ذلك هنالك من يطالب بفصل منطقة المثلث عن دولة إسرائيل وضمها إلى الدولة الفلسطينية في إطار التأكيد على الطابع اليهودي الاثني للدولة (اريبلي وشفارتس، ٢٠٠٠).

تدرك إسرائيل أهمية ترسيم الحدود من الناحية الثقافية، فحتى الآن لا يتم إدراج الخط الأخضر في الخرائط التي تتحدث عن فلسطين، كجزء من تربية الطلاب اليهود على "ارض إسرائيل"، ومن هنا فان عودة على الاقتراح الذي تقدمت به وزيرة المعارف يولي تمير يشير إلى حساسية هذا الموضوع في الوعي الاسرائيلي.

إن مسألة الحدود الاثنية ليست جديدة في الفكر الإسرائيلي، واعني أن هنالك حدودا أثنية قائمة، وهي قائمة في مفهوم المواطنة والتجنس في إسرائيل، والآن هنالك محاولات واقتراحات لفرض حدود اثنية ليس على المستوى القانوني فحسب، وإنما على الأرض أيضا من خلال ترسيم حدود أثنية. تتجلى الحدود الاثنية للمواطنة من خلال تعريف إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي، ومن خلال قانون العودة الذي يعطي الحق لكل يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل وحصوله على المواطنة الإسرائيلية، بينما يمنع من ذلك أبناء الشعب الفلسطيني واللاجئون أو حتى من أراد الزواج من فلسطينية تسكن في إسرائيل. تحاول إسرائيل من خلال الجدار الفاصل أو من خلال اقتراحات لتعديلات حدودية شاملة أو جزئية، أو خطط فصل احادية الجانب كفك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية تطبيق مبدأ الحدود الاثنية على عملية ترسيم الحدود المستقبلية مع أبناء الشعب الفلسطيني في الخارج والداخل، من خلال الاستناد إلى خطاب ديمغرافي عنصري، بدأ يهيّمن على الخطاب السياسي الاسرائيلي، ويتكرس في الوعي اليهودي، بانتظار انزال هذا الوعي لممارسات حدودية على ارض الواقع.

رحيل المفكر الاسرائيلي باروخ كيمرلينغ

بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٧ رحل عالم الاجتماع الإسرائيلي البارز البروفسور باروخ كيمرلينغ عن ٦٧ عاما اثر إصابته بمرض السرطان. ولد كيمرلنغ عام ١٩٣٩ في رومانيا وهاجر الى البلاد برفقة أبويه عام ١٩٥٢، في البداية الى "المعبراه" في "يفنه"، ومن ثم الى مكان مشابه في "نس تسيونا". وعاش طيلة حياته يعاني من اعاقة مزمنة نتجت عن اختناق دماغي أثناء الولادة. عانى كيمرلينغ كذلك من صعوبات في النطق وكان على كرسي متحرك طوال حياته. اعتُبر كيمرلينغ من تيار "السوسيولوجيين الجدد". اذ كان واحدا من أوائل المفكرين الذين حللوا الصهيونية بمنظور ما بعد كولونيالي، وشرّحوا علاقات الهيمنة داخل المجتمع الإسرائيلي. عمل كيمرلينغ محاضرا في العلوم الاجتماعية على مدار أكثر من أربعة عقود في الجامعة العبرية ونشر تسعة كتب ومئات المقالات والمحاضرات. وظل في منصبه حتى اكتشاف إصابته بالسرطان. في رسالة الدكتوراه التي أنجزها عام ١٩٧٤، ونشرت لاحقا بعنوان "الصهيونية والأرض"، بحث "في التكتيك والاستراتيجية التي اتبعها المستوطنون المهاجرون ليسيطروا على أكبر مساحة من الأرض". وفقا لما يقوله كيمرلينغ في تأثير كتابه على المجتمع الإسرائيلي: "لقد بنيت سياقا آخر للمجتمع الإسرائيلي كمجتمع مكون من مهاجرين ومستوطنين؛ وهذا السياق يرى في الصهيونية نوعا معينا من الاستعمار. الأمر الذي حوّل كتابات غالبية الباحثين السابقين الذين اشتغلوا على دراسة المجتمع الإسرائيلي الى كتابات غير ذات صلة". يقول كيمرلينغ عن هويته الاسرائيلية: "لانني مررت هنا مع اهلي المراحل الصعبة لأسرلتنا، من "المعبراه" حتى مكان ما هنا، مكان بإمكاني تعريفه بدقة، بقي في هويتي بعض من وعي المهاجر واللاجئ . لذلك يبدو لي أمرا مسلما به، وهو ما لا يوافقني فيه كثيرون، إننا دولة من المهاجرين ولسنا امة متجددة. دولة مهاجرين–مستوطنين مثل شمال وجنوب اميركا، استراليا.. هذه الرؤية التي انطلقت منها في كل نقاش عن المجتمع الإسرائيلي".

"كتابه: صيرورة شعب"، صدر عن مركز مدار ، ترجمة محمد حمزة غنايم.

في ما يلي ننشر أحد مقالاته عن الحدود :

حدود تؤدي الى التصعيد

بقلم: باروخ كيمرلينغ

منذ العام ١٩٦٧ تعيش اسرائيل بشكل شاذ كدولة بلا حدود. صحيح أن الخطوط الفاصلة (الخط الأخضر) التي وضعت في أعقاب اتفاقات وقف اطلاق النار في رودوس عام ١٩٤٩ لم تعتبر رسميا حدودا عادية، ولكن في الواقع فان اسرائيل ومعظم الدول غير العربية تعاملت معها كحدود بكل ما للكلمة من معنى. هذا الوضع تغير بعد حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧).

الحدود تعني التحديد، "الى هنا فقط"، ومن هنا والى أمام فلا عبور الا بشروط محددة، وتجاوز الحدود يعتبر مخالفة، وفي أحيان جريمة حقيقية، على مستوى الفرد أو الجماعة. الفضاء هو عكس الحدود انه مفتوح ولانهائي. مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية مأخوذة عن الأسطورة الأميركية للغرب الأميركي المنفلت الذي اعتبر مجمعا كبيرا للأرض الحرة التي ليس لها أصحاب فيمكن امتلاكها.

منذ العام ١٩٦٧، وعلى وجه الخصوص بعد حرب الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) تحولت معظم المناطق المحتلة الى فضاء للاستيطان، والى ما يشبه "الغرب الأميركي المنفلت" التابع لاسرائيل. كانت الفرضية أن هذا الوضع نجم عن الصراع اليهودي العربي وأن الحدود الثابتة لاسرائيل سترسم في اطار اتفاقيات سلام كما حدث فعلا في اتفاقات السلام مع مصر والأردن وفي الانسحاب من لبنان. بمثل هذه الرؤية يمكن النظر الى الانفصال عن غزة واقامة الجدار كبداية لمحاولة شارونية لتثبيت حدود دائمة من طرف واحد بين اسرائيل والفلسطينيين. هذه الفرضية تلقى الدعم من أقوال شمعون بيريس التي تعبر عن تفاهم جرى بينه وبين شارون وأكثر من ذلك بينه وبين ايهود أولمرت أنه سيعمل من أجل الوصول الى حدود ثابتة في المستقبل.

هذا التوجه يشتمل على تغيير استراتيجي حقيقي. فحتى هذا الحين كان التوجه السائد بين أوساط براغماتية، حمائمية وصقورية على حد سواء، هو أن تثبيت الحدود يجب أن يكون ضمن رزمة من اتفاقيات نهائية تفضي الى "نهاية الصراع". ان توجه شارون الذي يحظى بتأييد معظم الجمهور اليهودي في اسرائيل هو الفصل بين الوصول الى اتفاق سلام وتثبيت الحدود النهائية أو على الأقل من الوهم برسم حدود ثابتة. كل ذلك ناجم عن سببين: الأول اليأس من امكانية الوصول الى اتفاق في القريب المنظور والثاني: الفصل أي الجدار، الذي يعمق الاحساس الذاتي لدى المواطن بالأمان.

صحيح أن هذا التوجه يحطم أيديولوجية "أرض اسرائيل الكبرى" ويلغي الأساس الثيولوجي والسياسي من تحت أقدام الأصولية اليهودية (مع أن هذا التيار لم يقل بعد كلمته الأخيرة) وهذا أمر مبارك. ولكن بلا شك فان قرارا أحادي الجانب وقسريا بدعم أميركي لرسم الحدود سوف يؤدي الى التصعيد الصراع واشتداده مع الفلسطينيين، وسوف يعمق رغبتهم في محاربة اسرائيل ولن يخدم أمن المواطن الاسرائيلي.

منذ العام ١٩٨٨ تنازل التيار المركزي الفلسطيني عن "فلسطين الكبرى" ووافق على قبول ٢٢٪ منها فقط، أي الضفة والقطاع ليقيم فيها دولة مصغرة، حتى أن تفاهمات جنيف التي تقترح برنامجاً لتبادل الأراضي بما يساوي ٢,٥٪ من الضفة بشكل يترك ٨٠٪ من المستوطنين في المناطق الاسرائيلية ، هذه التفاهمات كانت مشكلة مع أنها غير مرفوضة بشكل عام في نظر الفلسطينيين.

وفقا لتقرير بتسيلم لعام ٢٠٠٥ فان طول الجدار حسب قرار الحكومة سيكون ٦٧٠ كم وحتى نهاية العام ٢٠٠٥ أنجز بناء ٣٥٪ منه و٢٥٪ في مراحل البناء و٢٠٪ أقر، لكن لم يبدأ بناؤه، ولكن نسبة ٢٠٪ لم يتم اقرارها، ان الجدار الذي يقطع الضفة الغربية يضم ١٠٪ منها الى اسرائيل، ويشوش حياة نصف مليون فلسطيني ويقسم الضفة الى ثلاث مناطق فلن تكون حدود معترف بها أبدا بل ان الوضع سيزداد سوءاً، وسيطيل الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين.

هآرتس ٢٣ / ١ / ٢٠٠٦

(س.ن)

المصادر

Biger, Gideon (2004). The Boundaries of Modern Palestine 1840-1947. London and New York: Routledge Curzon.

Khalidi, Rashid (1997). Palestinian Identity: The construction of modern national consciousness. New York: Columbia University.

Masalha, Nur (2000). Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion. London: Pluto Press.

أبو ستة، سلمان (٢٠٠٤). "حدود فلسطين: مدخل إلى الاستعمار"، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع المجلد ٣٢، ص: ٢٣–٥٨.

اربيلي، شؤول وآخرون (٢٠٠٦). الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل تجمعات عربية من إسرائيل إلى فلسطين. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات.

برافر، موشيه (١٩٩٠). حدود "ارض إسرائيل" في الماضي والحاضر والمستقبل: الجوانب السياسية والجغرافية. تل أبيب: جامعة تل أبيب. ترجمة دار الجليل للنشر.

بن غوريون، دافيد واسحق بن تسفي (١٩٨٠). ارض إسرائيل في الماضي والحاضر. القدس: مؤسسة يد اسحق بين تسفي.

بيغر، غدعون (٢٠٠١). بلاد كثيرة الحدود: السنوات المائة الأولى في ترسيم حدود ارض إسرائيل ١٨٤٠–١٩٤٧. بئر السبع: جامعة بئر السبع.

الخالدي، وليد (١٩٩٨). خمسون عاما على تقسيم فلسطين ١٩٤٧–١٩٩٧. بيروت: دار النهار للنشر.

دوتان، شموئيل (١٩٨١). الصراع على ارض اسرائيل. تل ابيب.

الديب، محمد محمود (١٩٧٩). حدود فلسطين: دراسة تحليلية لوثائق الانتداب. القاهرة: جامعة عين شمس.

رياض، عادل محمود (١٩٨٩). الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة. بيروت: دار النهضة العربية.

السماك، محمد زاهر (١٩٩٨). الجغرافيا السياسية المعاصرة. اربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

شمعوني، غدعون (٢٠٠١). الأيديولوجية الصهيونية. القدس: منشورات ماغنس.

مبيض، عامر رشيد (٢٠٠٠). موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية والاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم. دمشق: دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع.

نويبرغر، بنيامين (١٩٩٠). النظام والسياسة في دولة إسرائيل. تل أبيب: الجامعة المفتوحة.